

احاطة المبعوث الخاص للأمم المتحدة

اسماعيل ولد الشيخ أحمد

عمان، الأردن – 18 آب / أغسطس 2017

السيد الرئيس،

يعيش اليمن اليوم لحظاتٍ حرجية وصعبة ويدفع المدنيون الثمن الأكبر في الصراع المستمر. فمن لم يُمْتَ بالحرب قد يموت من الجوع أو المرض مع تدهور الوضع الاقتصادي وتفاقم الحالة الإنسانية.

تواصل المعارك العسكرية في مختلف المناطق والمحافظات. ففي 4 أغسطس، وبحسب بعض التقارير الميدانية، أسررت غارة جوية في منطقة مخضن بمحافظة صعدة عن مقتل ثمانية مدنيين. وفي 18 يوليو، أسررت غارة أخرى على مديرية موزع في محافظة تعز عن مقتل أكثر من 20 مدنياً. كما استمرت قوات الحوثيين والقوات الموالية لعلي عبد الله صالح بقصف الأحياء السكنية في تعز مما أدى إلى إلحاق خسائر فادحة بالمدنيين الذين يعانون الكثير من مآسي ما يرثون على عamين. وكذلك أطلقت صواريخ بالستية باتجاه السعودية. كما أفادت تقارير بوقوع هجمات على سفن في ميناء المخاء. وتعود هذه الهجمات دليلاً آخر على التهديد المتزايد للأمن البحري في البحر الأحمر ما يعرض للخطر الإمدادات الإنسانية والتجارية التي تستند الحاجة إليها في البلاد.

كما شهدنا مؤخراً أعمالاً قتالية على طول الحدود اليمنية السعودية، وكذلك في ميدي بمحافظة حجة ومأرب. وتتصاعد القتال في غرب تعز في منطقة معسكر خالد بن الوليد والطرق التي تربط تعز بالحديدة.

وكذلك شنت قوات الحكومة اليمنية بدعم من القوات الخاصة الإماراتية والأميركية هجوماً عسكرياً في شبوة، استهدف مقاتلين من تنظيم القاعدة. وكما ذكرت في السابق، أكرراليوم أيضاً أنه كلما طال أمد الصراع، ازداد خطط الجماعات الإرهابية واتسعت دائرة نفوذها.

وعلى صعيد آخر، لا تزال الهجرة غير المنظمة باتجاه اليمن عبر الخليج عدّن مستمرةً وبلا هوادة ومسفراً عن عواقب وخيمة. في 9 و10 أغسطس، أفادت المنظمة الدولية للهجرة بأن أكثر من 41 مهاجراً لقوا حتفهم عندما أُجبروا على القفز في البحر من قبل المهربيين قبالة سواحل شبوة.

باختصار، يعصف الموت باليمنيين جواً وبراً وبحراً وكذا الأمراض والأوبئة التي شهدت معدلات غير مسبوقة، كما قدم لكم وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ ستيفن أوبراين.

ومن لم يقتل داء الكوليرا، يعني حتماً من نتائج الكوليرا السياسية التي أصابت اليمن والتي مازالت تعيق مساره نحو السلام.

السيد الرئيس،

لقد قمت في الأسابيع الأخيرة بزيارة جمهورية مصر العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، والتقيتُ بعد من وزراء الخارجية وكبار المسؤولين من اليمن والمنطقة، واتضح بصورة جلية أن الإجماع لا يزال كاملاً على ضرورة التوصل لحلٍ سياسي للأزمة اليمنية ودعم مسار السلام الذي ترعاه الأمم المتحدة تحت إشراف الأمين العام. هناك وحدة صفت دولية لدعم التسوية السلمية على كافة المستويات إلا أن أطراف النزاع يفوتون الفرصة تلو الأخرى، وكأن بعض المعنيين بالنزاع يريدون الاستفادة من الانشقاق الداخلي لمصالح شخصية دون اعتبار لحاجة اليمن الملحّة للسلام.

وبما أن الوضع السياسي حرجٌ ودقيقٌ ويقوّض مؤسسات الدولة التي يعتمد عليها اليمنيون، فلا بد من اتخاذ إجراءاتٍ فورية لتحييد المسار الإنساني ومنع البلاد من الوقوع أكثر في مستنقع العنف والأوبئة والمجاعة وأزماتٍ أخرى كان ولا يزال من الممكن تفاديهَا والحد من انتشارها. وهكذا فنحن نحثّ الأطراف على الموافقة على إجراءاتٍ ترمي إلى المحافظة على مؤسسات الدولة الحيوية والمساعدة في المرحلة الأولى على تأمين تدفق المساعدات الإنسانية ودفع الرواتب لموظفي الدولة والحد من تهريب السلاح. يهدف المقترن المطروح بشكلٍ أساسي إلى ضمان استمرار عمل ميناء الحديدة دون انقطاع وبشكلٍ آمنٍ كونه الشريان الأساسي للاقتصاد اليمني. ويشتمل المقترن على خطٍ عمليةٍ ترتكز على تسليم الميناء إلى لجنةٍ يمنية مكونة من شخصياتٍ عسكريةٍ واقتصاديةٍ تحظى بقبولٍ واسع وتعمل تحت إشراف وإرشاد الأمم المتحدة. ستعمل اللجنة على الحد من تهريب السلاح وضمان أمن وسلامة الميناء؛ عملياته وبنيتها التحتية، كما ستعمل على ضمان التدفق السلس للمواد الإنسانية والبضائع التجارية من خلال الميناء إلى كافة أرجاء اليمن وتحويل إيرادات الميناء لدعم استئناف دفع الرواتب للموظفين المدنيين.

وبموازاة ذلك، نعمل مع الشرفاء على إعادة فتح مطار صنعاء الدولي وهو جانبٌ حيويٌ وأساسيٌ من المقترنات حتى يتمكن الجرحى والمرضى والطلاب من السفر ولتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير وتحسين وضع المواطن اليمني.

كما ندعو كافة الأطراف إلى الانخراط بشكل إيجابي مع مطالب ممثلي المجتمع المدني في تعز إلى إعادة فتح الطرقات من وإلى تعز لتسهيل حركة اليمنيين والمؤمن الإنسانية والتجارية. لقد تجاوزت المعاناة الإنسانية في تعز كافة الحدود وعلى الأطراف المسؤولة العمل بشكل عاجل على تخفيف المعاناة والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وقيم التضامن والتعاطف العريقة التي طبعت المجتمع اليمني منذ الأزل.

ستُشكّل هاتان المبادرتان خطوةً مهمةً لبناء الثقة بين الأطراف ومرحلةً أولى نحو تجديد وقف الأعمال القتالية على المستوى الوطني واستئناف المباحثات من أجل حلٍ شاملٍ وكمالٍ مُكونٍ من شقينٍ أمني وسياسي بناءً على مُشاوراتٍ الكويتية. أدركُ أنَّ اليمنيين يطالبون بهذه الخطوات وأأملُ أن تُبادرُ أطرافُ الصراع إلى تبنيها بأسرع وقتٍ ممكن.

السيد الرئيس،

لقد التقى رئيس الجمهورية اليمنية عبد ربه منصور هادي مُنذ أيام وتباحثا في عددٍ من المقترنات والأفكار. كذلك أبدى وزراء خارجية كلٍ من مصر وiran وعمان والإمارات العربية المتحدة وال السعودية الدعم الكامل لهذه المقترنات التي أقيمت أيضاً تأييد مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية.

لقد وصلتني الشهر الماضي رسالة من طرف أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام تؤكدُ البناء على ما تم النقاش حوله خلال مشاورات الكويت. وقد قمت بدعوتهم إلى الاجتماع معِي في بلد ثالث من أجل مناقشة هذه المقترنات وتحويلها إلى اتفاق يحوي خطوات ملموسة لتقديم المزيد من إرادة الدماء وتحفيض المعاناة الإنسانية. وأرجو أن يتزموا بحضور هذه الاجتماعات بأقرب وقت ممكن، إذ أن كل يومٍ نتأخر فيه عن العمل بجدية من أجل الحل يؤدي إلى مزيدٍ من الدمار وخسارة الأرواح.

السيد الرئيس،

إن طريق اليمن نحو السلام واضحٌ والمقترنات العملية للسير فيه جاهزةً بما يؤدي إلى تحقيق نتائج ملموسة وبناء الثقة بين الأطراف. إن الدعم الدولي للحل الكامل والشامل ولجهود الأمم المتحدة لم يتزعزع. لا ينقص في هذه المرحلة إلا أن ثبرهن أطراف النزاع، دون أي تأخير أو تبرير أو تسويف، عن نيتها الحقيقة بإنهاء الحرب وتغليب المصلحة الوطنية على المصالح الشخصية.

إن إلقاء اللوم على الأمم المتحدة أو على المجتمع الدولي لا يصنع السلام، والتوجيه والتبرير والتهويل الإعلامي لا ينهي الحروب إنما يزيد من عمق الشرخ الحاصل. فمَدَامِيكَ البيت الصلبَةَ تُبْنِيَ من الداخل كما تُبْنِيَ الأوطان والمؤسسات بالشراكة والتكامل بين مختلف الأطياف وبمراقبة مطالب الناس من الشمال إلى الجنوب على أساس ودَسَاتِيرِ تحمي المواطنين، كل المواطنين، شباباً وأطفالاً رجالاً ونساءً من كافة التوجهات الفكرية والسياسية.

إن من يريد السلام يخلقُ الحلول ولا يُفتش عن المبررات ولا أخفى عليكم أن هناك العديد من ثُجَّارِ الحروب في اليمن الذين لا يُريدون السلام. فلتتابع العمل مع الفرقاء اليمنيين والمنظمات الحقوقية والمجتمع المدني حتى نتوصل إلى تغليب لغة السلام والتوصُل إلى اتفاقٍ سياسي يُعيِّدُ الأمن للبلاد والاستقرار إلى الشعب اليمني الذي لا يستحق أقل من ذلك.